دور الاتفاقيات الدولية التجارية فى تنمية الصادرات المصرية معوقات التقدم وعوامل النجاح (دراسة حالة التجربة الكورية)

د . سحر احمد حسن

استاذ مساعد كلية التجارة – جامعة الازهر – بنات- القاهر

مقـدمة

يعدّ التصدير أحد أهم الأنشطة الاقتصادية الرئيسية لدخول الأسواق الخارجية ، ومنذ القدم أدركت المدارس الاقتصادية بداية بالتجاريين ومرورا بالكلاسيكيين وغيرهم، وحتى الفكر الاقتصادي الحديث الذي عد التجارة الخارجية أحد أهم دوافع عمليات التنمية للدول؛ لذا تعد الصادرات أحد أهم مصادر الدخل القومي كما يعد التصدير أداة تنموية غاية فى الأهمية لتحفز الشركات الصغيرة والمتوسطة على العمل والاستقرار. ويعد التصدير طوق نجاة نحو النهوض الاقتصادي لدولة مثل مصر، فلا يقتصر دوره على توفير العملة الأجنبية للدولة فحسب، بل يعد أحد العوامل المساعدة على رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج المحلي لإجمالي الاستهلاك ، فضلا عن مساهمته فى تقليل البطالة فى ظل العلاقة الطردية نحو زيادة الصادرات ورفع معدلات العمل وتوفير فرص عمل يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، بالإضافة لقدرته على معالجة الآثار السلبية التي تطرأ على الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات، باعتبارها أحد أهم الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي، مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف.(١)

بالإضافة إلى ذلك فإن الإنتاج من أجل التصدير ، يعد من أهم القطاعات الإنتاجية لقدرتها الاستيعابية لعدد من العمال كما ذكرنا ، بالإضافة لمعالجتها للعديد من المشكلات الأخرى كالمساهمة فى الحد من مشكلة الفقر المتنامية عموما فى

(١) أسماء على (٢٠١٨):- التصدير فى مصر .. السياسات والعوائق والفرص أركان للدراسات والأبحاث والنشر
https://www.arkan-srp.com/files/export.pdf

المجتمعات النامية ، ومصر على وجه الخصوص ، إلا أن فى واقع الأمر وعلى الرغم من إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية من أجل زيادة التصدير ورفع معدلات التبادل الدولي ، الا ان هذا القطاع واجهه العديد من المعوقات والمشكلات التي عرقلت نموه فى مصر ، حتى فى ظل العديد من الاتفاقيات التي أبرمتها الحكومات المتعاقبة للدولة المصرية ، وخاصة فى ظل تعامل الدولة مع الأزمة بمسكِّنات والاكتفاء بإلقاء التهم على رجال الأعمال بالاحتكارات وغير ذلك.

وتهدف الدراسة الحالية إلى :

١- تحديد أهم الاتفاقيات التي أبرمتها الحكومات المصرية.

٢- وضع الصادرات والواردات السلعية فى مصر ومعدلات التبادل الدولي.

٣- الوقوف على أهم معوقات التصدير فى مصر وعوامل التقدم فيه.

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أننا لسنا فى حاجة إلى مزيد من الاتفاقيات الدولية التجارية ، إنما نحن بحاجة للوقوف على معوقات التصدير ، والاستفادة من نجاحات الآخرين- إدراك أهداف التنمية الاقتصادية ، ورفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كأحد عوامل النجاح فى التجربة الكورية - فى هذا المجال.

منهجية الدراسة

تقوم الدراسة على منهجية تاريخية وصفية وتحليلية ، تبحث تطور قطاع التصدير فى مصر منذ عام (٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩.) وما يواجه من معوقات حتى فى ظل العديد من الاتفاقيات الدولية التجارية (منذ عام ١٩٥٠) حتى عام ٢٠١٩.

وتدور الدراسة حول

المبحث الأول:- الاتفاقات الدولية التي أبرمتها مصر

المبحث الثاني :- واقع الصادرات والواردات فى مصر منذ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩

المبحث الثالث :- معوقات التصدير فى مصر

المبحث الرابع :- عوامل النجاح (تجربة كوريا)

النتائج والتوصيات

المراجع

المبحث الأول

الاتفاقيات الدولية التجارية التي أبرمتها مصر

تتعدد الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الدولة المصرية للحصول على قدر ملائم من حيز السوق العالمي التجاري وكان منها:- اتفاقية انشاء الجمارك العالمية[١]- (بروكسيل ١٥ ديسمبر ١٩٥٠) وتهدف لدراسة الجوانب الفنية والعوامل الاقتصادية المتعلقة بنظم الجمارك ، وتحقيق أكبر قدر من التوافق والمواءمة لتلك النظم مع بعضها البعض ، والاتفاقية الدولية الخاصة بالمساعدة الإدارية المتبادلة[٢] وتهدف إلى :- توضيح أن مخالفات نظام الجمارك من شأنها إلحاق الضرر بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدول ، وكذلك الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع[٣]وقد أبرمت فى بروكسل (١٤ يونيو ١٩٨٣) وتهدف إلى تيسير التجارة الدولية وتيسير جمع ومقارنة وتحليل الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الدولية وخفض التكاليف التي ستترتب على إعادة وصف تصنيف وتبويب السلع عند انتقالها من نظام آخر ضمن مجرى التجارة الدولية ، بالإضافة إلى اتفاقية القبول المؤقت (اسطنبول ٢٦ يونيو ١٩٩٠) [٤] هذه الاتفاقية ، التي أنشئت بموجب رعاية مجلس التعاون الجمركي، فى ظل تزايد الأوضاع سوءا مما تطلب إنشاء اتفاق جديد يحظى بالقبول دوليا فالدول التي جلبت سلعا معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب يجب ان يقابلها تصدير يحظى بالقبول بعد الاكتفاء المحلي من هذه السلع . أما عن اتفاقية التجارة والخدمات (١٩٩٤) فإدراك الأهمية ونمو تجارة الخدمات على المستوى العالمي جاءت اتفاقية الجات لتهدف إلى اتساع نطاق هذه التجارة فى ظل ظروف من الشفافية على أن يتم تدريجيا تحرير التجارة ، بما يسهم فى تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين وتنمية الدول النامية ، وبما يضمن توازن شامل بين الحقوق والواجبات[٥]. كما أن اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة

(١) اتفاقية إنشاء منظمة الجمارك العالمية بروكسل ١٥/ ديسمبر/١٩٥٠
ttp://cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id=4

(٢) الاتفاقية الدولية الخاصة بالمساعدة الإدارية المتبادلة لمنع وتقصي وقمع المخالفات الجمركية (اتفاقية نيروبي، ٩ يونيو ١٩٧٧م)
ttp://cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id=4

(٣) الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع (حررت فى بروكسل فى ١٤ يونيو ١٩٨٣)
ttp://cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id=4

(4) (Istanbul, 26 June 1990) CONVENTION On Temporary Admission
tp://cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id=4

(٥)اتفاقية التجارة والخدمات (الجات) http:// p285 GENERAL AGREEMENT ON TRADE IN SERVICES
cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id=43

جاءت بعد فحص اتفاقات الجات وما ترتب عليها من قصور وتشوهات كان لابد من اتخاذ خطوات أخرى لجذب الاستثمار تؤدى إلى :-التأكيد على ضرورة التوسيع الاقتصادي والتجاري للدولة مع فتح مجالات الاستثمار عبر الحدود الدولية بما يضمن زيادة النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين، مع ضمان حرية المنافسة[١] ، كما أن اتفاق بشأن إجراءات الترخيص بالاستيراد[٢]- جاء كأحد الإجراءات الجديدة لتنشيط الاقتصادي الوطني وتهدف إلى تعزيز الوضع التجاري والإنمائي ولتحقيق الأهداف اتفاقية الجات ١٩٩٤ ومنع التشوهات التجارية التي قد تنشأ من تلك الإجراءات مع مراعاة كافة الأغراض التنموية الاقتصادية واحتياجاتها المالية والتجارية ، ولهذا الغرض ولحماية الدول من سياسات الإغراق جاءت اتفاقية المعالجة التجارية [٣] هذه الاتفاقية تهدف إلى تطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ (اتفاق مكافحة الإغراق) فمفهوم الإغراق يعتبر المنتج المغرق ، أي أنه أدخل فى تجارة بلد ما بأقل من قيمته العادية ، إذا كان سعر التصدير المنتج المصدر من بلد إلى آخر أقل من السعر المماثل ، فى مجرى التجارة العادية ، للمنتج المشابه حين يوجه للاستهلاك فى البلد المصدر . كما وجدت اتفاقية التجارة التفضيلية بين دول المجموعة الثمانية (d-8)[٤] التي تهدف لخلق علاقات تجارية واقتصادية بين الدول المعنية بالإضافة إلى توطيد الشراكة الاقتصادية الوثيقة بين دول المجموعة بما يجلب المنافع الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة لشعوب هذه الدول والتأكيد على أن توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والتجارية من شأنه أن يعزز الاستقرار العالمي وتنويع المنتجات المتبادلة بهدف تشجيع مزيد من التنمية لاقتصادات هذه الدول والغاء كافة العوائق أمام التجارة ، مضافا إليها الاتفاقية الدولية الخاصة بالمساعدة الإدارية المتبادلة[٥] فى المسائل الجمركية

(١) موقع الغرفة التجارية بالقاهرة

P139 , AGREEMENT ON TRADE-RELATED INVESTMENT MEASURES
http://cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id=43

(2)PROCEDURES AGREEMENT ON IMPORT LICENSING
http://cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id=

(3) AGREEMENT ON OF THE GENERAL TARIFFS AND TRADE 1994 ARTICLE VI IMPLEMENTATION OF
MEMBERS HEREBY ttp://cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id

(٤) اتفاقية التجارة التفضيلية بين دول المجموعة الثمانية (d-٨) وتضم مجموعة (D8) الاقتصادية كلا من باكستان وإيران ومصر وتركيا وبنغلادش واندونيسيا وماليزيا ونيجيريا
. ttp://cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id=4

(٥) الاتفاقية الدولية الخاصة بالمساعدة الإدارية المتبادلة فى المسائل الجمركية (اتفاقية جوهانسبورغ)بروكسل ٢٠٠٣، ترجمة مصلحة الجمارك السعودية
tp://cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id=4

(اتفاقية جوهانسبورغ) (بروكسل ٢٠٠٣/٦/٢٧) وتهدف الأطراف المتعاقدة بهذه الاتفاقية إلى:- توثيق التعاون بين مصالح الجمارك وتحقيق تعاون أكثر فاعلية بين مصالح الجمارك من خلال الثقة بين الأطراف المتعاقدة ، وكذلك اتفاقية تجارية وجمركية[١] بين جمهورية مصر العربية والجماهرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تنطوي هذه الاتفاقية على مبادئ جديدة تتمثل فى العمل على تحرير التبادل التجاري بينهما من خلال صيغ جديدة تتلاءم مع طبيعة التوجهات الاقتصادية للبلدين على الساحات الوطنية والإقليمية والدولية وتهـدف لإلغاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل السارية فى البلدين على السلع ذات المنشأ المحلي المتبادلة بينهما . مع إزالة كافة القيود غير الجمركية التي تعترض تحرك السلع فى ما بين البلدين مع تشجيع استثمار رؤوس الأموال فى البلد ، وأيضا وجد بروتوكول إضافى لاتفاقية التبادل الحر بين حكومة جمهورية مصر العربية والحكومة المغربية الموافق ٢٣ مايو ٢٠٠٠ القاهرة[٢] كان يهدف إلى:- إعفاء السلع ذات المنشأ والمصدر المصري كلياً من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل عند استيرادها بالمملكة المغربية . واوروبيا كان اتفاق أروبي متوسطي بين مصر والجماعات الأوربية فى ٢٥ يونيو ٢٠٠١ [٣] تغطى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية التجارة فى السلع الصناعية والسلع الزراعية والسلع الزراعية المصنعة وتهدف إلى :-تحرير التجارة فى المنتجات الصناعية بين الطرفين من كل القيود الكمية والتعريفة الجمركية وفقا لجداول سلعية وزمنية وإعفاء الصادرات المصرية الصناعية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل وذلك فور دخول الاتفاق حيز النفاذ ، أما اتفاقية ميركسور٢٠٠٤ [٤] فتجمع الميركوسور الاقتصادي والسياسي يضم دول البرازيل والأرجنتين وأورجواي وباراجواي ويهدف إلى تحرير تدريجي وفتح أسواق الجانبين لتجارة الخدمات بما يتوافق مع نصوص اتفاقية المنظمة العالمية لتجارة الخدمات ، بالإضافة إلى إنشاء لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ بنوده.

(١) اتفاقية تجارية وجمركية بـين مصر وليبيا
tp://cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id=4

(٢) بروتوكول إضافى لاتفاقية التبادل الحر بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المغربية
tp://cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id=4

(٣) اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذى لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبري بين الدول العربية
اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية طبقا لقرار رئيس الجمهورية (١)
tp://cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id=4

(٤) اتفاق تجارة إطاري يجمع بين مصر وتجمع الميركسور

الاتفاقيات التجارية الدولية المنضمة إليها مصر فهي على عدة اتجاهات.

أولا :- الاتفاقات الثنائية الموقعة بين مصر والدول العربية[١]

سوريا وهي إحدى دول اتفاقية التجارة تفضيلية الحرة نفذت بنودها فى ١ /١٢ /١٩٩١

وأهم بنودها :إعفاء القائمة (أ) والقائمة (ب) والتي تحتوي على السلع والمنتجات السورية والمصرية من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل.

المغرب وهي إحدى بلدان اتفاقية تجارة حرة ونفذت بنودها فى ١٩٩٩/٤/٢٨

وأهم بنودها الإعفاء الكلى للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ والمصدر المصري والمغربي الواردة بالقائمة (أ) المصرية والقائمة (ب) المغربية .

يتم التخفيض التدريجي للإعفاء على السلع الصناعية ذات للسلع المصرية للسلع المغربية لتصل نسبة الإعفاء إلى ١٠٠٪ بعد خمس سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ للفئات الجمركية من صفر- ٢٥٪. على أن يتم الإعفاء على البنود السلعية ذات الفئات الجمركية (أكثر من ٢٥٪) للسلع - المصرية للسلع المغربية لتصل نسبة الفئات الجمركية إلى ٢٥٪ كحد أقصي بعد خمس سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ

تونس وهي إحدى دول اتفاقية تجارة حرة والتي دخلت حيز التنفيذ فى ١٩٩٩/٣/١٥

وأهم بنودها :- الإعفاء التام من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ المصري والسلع ذات المنشأ التونسي ويتم التخفيض التدريجي بنسب متساوية على المنتجات الصناعية المتبادلة التي تتراوح الرسوم الجمركية عليها من (صفر - إلى٢٠٪) لتصل إلى نسبة التخفيض إلى ١٠٠٪ بعد خمس سنوات أي ٢٠٠٤ .والمنتجات التي تزيد الرسوم الجمركية عليها

(١) ملخص الاتفاقات الثنائية الموقعة بين مصر والدول العربية جمهورية مصر العربية وزارة التجارة الخارجية والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية

tp://cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id

أكثر من ٢٠٪ يتم التخفيض التدريجي بنسب متساوية عليها لتصل إلى ١٠٠٪ فى - ديسمبر ٢٠٠٧.

الجمهورية الاشتراكية الليبية وهى إحدى بلدان اتفاقية التجارة الحرة والتي دخلت حيز التنفيذ فى ٢٠٠٧/٤/٢٠ وأهم بنودها:-إعفاء السلع المتبادلة من جميع الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل ووضع بند يعالج حالات الدعم والإغراق والوقاية ، وإنشاء وحدة لفض المنازعات التجارية بين البلدين

الأردن هي إحدى بلدان اتفاقية تجارة حرة ودخلت حيز التنفيذ فى ١٩٩٩/١٢/٢١ وأهم بنودها: التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع المتبادلة بين البلدين ليصل الإعفاء المتبادل إلى ١٠٠٪ بحلول ٢٠٠٥ وذلك حسب الجدول الموجود بالمادة الثانية بالاتفاقية.

العراق[١] وهي إحدى بلدان اتفاقية التجارة الحرة التي دخلت حيز التنفيذ فى ٢٠٠١/٧/٨ وأهم بنودها أن تعفى منتجات ذات المنشأ والمصدر المصري كلياً من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل عند استيرادها بالعراق .

ثانيا :- اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ١٩[٢]/١٩٩٧/٢/يبلغ عدد الدول الأعضاء:- من الدول العربية التي انضمت إليها حتى الآن ١٧ دولة عربية وهي :الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سورية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، السودان، فلسطين، اليمن، وقد انضمت الجزائر للاتفاقية بداية من عام ٢٠٠٩ . وتقوم الاتفاقية على الإعفاء الكامل لكافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل مع الغاء كافة الاستثناءات بين الدول العربية.[٣] وإزالة كافة القيود غير الجمركية. وبلغ حجم التبادل الدولي فى تلك الاتفاقية ٩,٥ مليار دولار من إجمالي الصادرات ، و ٩,٦ مليار دولار من إجمالي الواردات والعجز التجاري قد بلغ ٠,١ مليار دولار.[٤]

(١)ملخص اتفاقيات التجارة الحرة و التفضيلية بين مصر و الدول العربية
tp://cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id=4

(٢) جامعة الدول العربية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الجافتا) اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية
tp://cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id=4

(3) http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/1CA03F9A-609A-40CD-BE45-.pdf
اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبري بين الدول العربية

(4) http://www.mti.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx

ثالثا :- اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة[١] ١٩٩٦ اتفاقية تجارية كان منطلقها مبادرة أقرها الكونغرس الأميركي فى عام ١٩٩٦ بهدف دعم مسلسل السلام فى منطقة الشرق الأوسط، وتسمح لمصر والأردن بتصدير منتجات إلى الولايات المتحدة معفاة من الجمارك ما دامت تحتوي مدخلات إنتاج قادمة من إسرائيل. وتهدف هذه الاتفاقية إلى اقامة مناطق صناعية مؤهلة لتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة ، حيث تتمتع منتجات هذه المناطق بميزة الدخول إلى السوق الأميركية معفاة من الجمارك بشرط مساهمة كل طرف بمكونات محلية تقدر بنسبة ١١,٧٪ على الأقل. وتشير إحصائيات وزارة التجارة الأميركية إلى أن صادرات إسرائيل لمصر انتقلت من ٢٩ مليون دولار فى ٢٠٠٤ إلى ٩٣,٢ مليون دولار فى ٢٠٠٥، وذلك بتأثير مباشر من اتفاقية الكويز، وفى العام التالى قفزت صادرات إسرائيل لمصر لتفوق ١٢٥ مليون دولار. ووفق إحصائيات مصرية رسمية فإن إجمالي قيمة صادرات المناطق الصناعية المؤهلة انتقل من ٢٨٨,٦ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥ إلى ٨٢٣,٦ مليون دولار فى عام[٢] ٢٠١٣

رابعا:- اتفاقية أغادير(مدينة بالمغرب)٢٠٠١/٥/٨ [٣] وتهدف إلى قيام الدول الأطراف بإنشاء منطقة للتبادل الحر بينها بصفة تدريجية خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ٢٠٠٥/١/١ ابتداء من دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ طبقاً لنصوصها والاتفاقيات الأخرى الملحقة باتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية. من أجل تطوير النشاط الاقتصادي ، ودعم التشغيل، وزيادة مستوى الإنتاجية وتحسين المستوي المعيشي داخل الدول المعنية. والتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية فى الدول المعنية فيما يخص التجارة الخارجية والنظام الضريبي والوضع المالي والخدمات والجمارك وبما يوفر المنافسة الموضوعية بين الدول.[٤] وبلغ حجم التبادل الدولي كالآتي ١,٣ مليار دولار من إجمالي الصادرات ، و٠,٢٥٦ مليار دولار من إجمالي الواردات ، والفائض التجاري ١,٠٧ مليار دولار.[٥]

خامسا :- اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية [٦]تتيح هذه الاتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية - تقديم منح لمساعدة الاقتصاد المصري تبلغ ٦٧٠ مليون يورو ، لتحديث قطاع الصناعة المصرية ، وتمويل برامج إصلاح قطاعي التعليم ، والصحة

(١) برتوكول يجمع بين مصر واسرائيل بشأن المناطق الصناعية المؤهلة اتفاقية
(2) mfa.gov.il/MFAAR/.../Egypt/Pages/qiz%20israel%20egypt%2014122007.asp
(٣) اتفاقية اقامة منطقة حرة للتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية
(4) ww.sis.gov.eg/newvr/Agadir.doc
(5) http://www.mti.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx
(6) tp://cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id=4

، والصندوق الاجتماعي من أجل التنمية ، وبرنامج تحديث القطاع الخاص. كما تعمل على جذب مزيد من الاستثمارات المباشرة من الاتحاد الأوروبي إلى مصر ، حيث أكدت الاتفاقية على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الجانبين وذلك بهدف تشجيع الاستثمار. وقد وصل إجمالي الصادرات من حجم التبادل الدولي إلى ٧,٦ مليار دولار. وإجمالي الواردات إلى ١٨,٦ مليار دولار. والعجز التجاري كان يمثل ب ١١ مليار دولار.[١]

سادسا :- اتفاقية مصر تركيا فتاريا تم توقيعها عام ٢٠٠٧[٢] وتهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الطرفين من أجل رفع مستوى المعيشة لشعبي البلدين. وإزالة كافة المعوقات والقيود الخاصة بتجارة السلع ، بما فيها السلع الزراعية . والعمل على تنمية العلاقات الاقتصادية المتسقة بين الطرفين من خلال زيادة التجارة المتبادلة بينهما. مع مراعاة توفير ظروف عادلة للمنافسة فى التجارة بين الطرفين . وخلق ظروف مستمرة لزيادة وتشجيع الاستثمارات المشتركة بين الطرفين. وزيادة معدلات التبادل الدولي التجاري بين الطرفين فى أسواق أخرى.[٣] وقد وصل إجمالي الصادرات من حجم التبادل الدولي فى تلك الاتفاقية إلى ١,٨ مليار دولار، وإجمالي الواردات إلى ٢ مليار دولار. والعجز التجاري يمثل ب ٠,٢ مليار دولار.[٤]

سابعا:-اتفاقية الكوميسا[٥] ٢٠٠٤ وقعت ٩ دول من الدول الأعضاء فى الكوميسا بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٣١ على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة بينها هي: (مصر / وكينيا / السودان / موريشيوس / زامبيا / زيمبابوي / جيبوتي/ ملاوي / مدغشقر ،) وانضمت إليهم رواندا و بوروندي فى ٢٠٠٤/١/١ ، كما انضمت جزر القمر، وليبيا ، وسيشل إليها وتهدف إلى قيام هذه الدول بمنح إعفاء كامل من الرسوم الجمركية المقررة على الواردات المتبادلة بينها على أن تكون تلك المنتجات مصحوبة بشهادة منشأ الكوميسا. بالإضافة لإعفاء كافة السلع المصرية المصدرة إلى الدول الأعضاء بإعفاء تام من كافة الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل وفقا لنسب التخفيضات التي تقرها كل دولة وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل[٦]. وبلغ

(1) http://www.mti.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx
(2) AND THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT ESTABLISHING A FREE TRADE AREA BETWEEN AGREEMENT
THE REPUBLIC OF TURKEY
(3) http://www.ida.gov.eg/Arabic/Pages/NewsHome.aspx
(4) http://www.mti.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx
(5) EASTERN AND SOUTHERN AFRICA THE COMMON MARKET FOR
(6) http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/BE11DAD2-D842-4169-BE36-pdf

حجم التبادل الدولي لتلك الاتفاقية ١,٦ مليار دولار من إجمالي الصادرات ، و٠,٦ مليار دولار من إجمالي الواردات والفائض بلغ ٠,٩٨٢ مليار دولار.[١]

ثامنا :- اتفاقية التجارة الحرة مصر مع دول الإفتا [٢] وتقوم هذه الاتفاقية على الغاء كافة الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات المصرية الصناعية لدول الإفتا ، بالإضافة لحماية الصناعات الوليدة فى مصر ، وإتاحة الفرصة للشركات السويسرية لإقامة صناعات تصديرية فى مصر ، مع منح مزايا وإعفاءات جمركية للصادرات المصرية لدول الإفتا من السلع الزراعية ، كذلك اعتزام مصر على تطبيق قواعد المنشأ اليورو متوسطية والتي تم تطبيقها باتفاقية الشراكة المصرية الأوربية ، مع قيام دول الإفتا بالإعفاء الفوري من كافة الرسوم الجمركية التي يتم فرضها على الصادرات المصرية لدول الإفتا ، مع حصول مصر على مساعدات مالية وفنية من دول الإفتا لتطوير القطاع الزراعي ومصائد الأسماك وقيام الطرفين بتشجيع الاستثمار وتبادل التقنيات ، وذلك من خلال توفير الحماية للاستثمارات بالإضافة إلى توفير مناخ استثماري عادل وفقا للقانون الدولي .مع حرية انتقال تدفقات رؤوس الأموال سواء فى ما يتعلق بالاستثمارات المباشرة أو الأرباح الناتجة عن هذه الاستثمارات ، بالإضافة إلى تركيز التعاون الاقتصادي على القطاعات التي تواجه التحديات بالإضافة إلى القطاعات الدافعة للنمو وفرص التوظيف فى مصر ، وبلغ حجم التبادل الدولي عام ٢٠١٧ بين مصر ودول الإفتا كالآتي إجمالي الصادرات بلغ ٠,٣٧١ مليار دولار. وإجمالي الواردات ٠,٩٢٠ مليار دولار. والعجز التجاري بلغ ٠,٥٤٩ مليار دولار. [٣]

وحتى يتثنى لنا فهم أبعاد قدرة هذه الاتفاقيات على تحقيق أهدافها لابد من الوقوف على تطور حجم الصادرات والواردات فى مصر من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩

---

(1) www.mti.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx

(٢) الرابطة الأوروبية للتبادل التجاري الحرّ (ايفتا) تتكون من ٤ دول أوربية وهم سويسرا والنرويج والليختنشتاين وأيسلندا وتتميز دول الرابطة بأنها من الاقتصاديات عالية الأداء من حيث القدرة على المنافسة و تحتل المرتبة ٢٠ بين أكبر اقتصاديات الأكثر تنافسية فى جميع أنحاء العالم

(3) http://www.mti.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx

(ولمعرفة العديد من المعلومات الأخرى قم بزيارة موقع وزارة التجارة والصناعة وللمزيد من المعلومات عن الاتفاقيات الدولية وشهادة المنشأ لها قم بزيارة الاتفاقيات الدولية ..دليلك لجلب فرص تصدير أفضل.)

صادرات مصر، إحصاءات التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (ly.bit.ly//https/٢GLnMP٦) ٤ أغسطس ٢٠١٨.

المبحث الثاني

واقع الصادرات والواردات فى مصر من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٩

قبل رصد حجم الصادرات والواردات المصرية لابد من تحديد أهم الأسواق التي وجهت اليها الصادرات المصرية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ فقد أوضحت التقارير أنها تشمل الدول التي ترتبط معها مصر باتفاقيات دولية مثل الكوميسا واتفاقية اغادير ودول مجلس التعاون الخليجي وتجمع الافتا والميركوسور والسادك والاوبك ودول حوض النيل والاسيان ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي وافريقيا والسوق العربية المشتركة واتفاقية أغادير وعلي مستوى الدول أشار إلى أن أهم الدول هي الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا وسويسرا وأسبانيا وتركيا والسعودية والإمارات ولبنان.

فمن المجموعات الدولية تمثل جامعة الدول العربية حجم التجارة الدولية بها ١٧٪ ، بالإضافة إلى الاتحاد الأوربي بنسبة ٢٠٪ من حجم التجارة الدولية للمجموعات الدولية ، أما عن الولايات المتحدة الأمريكية فتمثل حجم تجارة -٨٪ أما عن الدول الإفريقية بدون الدول العربية فتمثل ٣٪ أخرى ٨٠٪ ، وبذلك تسجل أعلى معدلات الصادرات كانت من نصيب الدول ثنائية الاتفاقيات .

أما عن أهم أسواق التصدير للدول فهى كالتالى[١] فالسعودية كان حجم تجارة تصدير اليها ٨٪ ، بعكس الولايات المتحدة التي كانت النسبة التصدير إليها بالسالب -٨٪ ، ليكون حجم التصدير لإيطاليا أعلى بنسبة ٢٤٪ ، وفى المقابل ينخفض التصدير إلى ليبيا حتى ٢٪ فى الوقت الذى تزيد فى حجم المعاملات التصديرية مع تركيا لتصل إلى ٤٠٪ ، ويكون حجم الصادرات مع المملكة المتحدة قرابة ٢٥٪ ، وكذلك فرنسا حتى أن التصدير إلى لبنان كان -٤٪ أي بالسالب ، أما الإمارات كانت نسبة الصادرات إليها ٧٪ ، والمانيا ١٣٪ لتكون أعلى معدلات التصدير حتى عام ٢٠١٣ كانت من نصيب تركيا.

ومن واقع بيانات البنك الدولي ووزارة المالية يمكننا رصد أهم التغيرات التي طرأت على قطبي التجارة الدولية

(١) صادرات مصر(٢٠١٨):-، إحصاءات التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (GLnMP6/ly.bit://https)

(الصادرات والواردات السلعية والخدمية كأحد أهم المجالات التي تقوم عليها التجارة فى مصر)

الجدول رقم (١)(صادرات وواردات مصر من السلع والخدمات من الناتج المحلي وصافى معدل التبادل التجاري٢٠٠٠ /٢٠١٨)

السنة	صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي	واردات مصر من السلع والخدمات	صافى معدل التبادل التجاري
٢٠٠٠	١٦,٢	٢٢,٨	١٠٠
٢٠٠١	٠	٢٢,٣	
٢٠٠٢	٠	٢٢,٧	
٢٠٠٣	٠	٢٤,٤	
٢٠٠٤	٠	٢٩,٦	
٢٠٠٥	٠	٣٢,٦	
٢٠٠٦	١٨,٣	٣١,٦	
٢٠٠٧	٢٨,٢	٣٤,٨	١٣١,٢
٢٠٠٨	٣٠,٢	٣٨,٦	١٤٧,٧
٢٠٠٩	٣٣	٣١,٦	١٣٦,٦
٢٠١٠	٢١,٣	٢٦,٦	١٤٠,١
٢٠١١	٢٠,٦	٢٤,٧	١٤٨,٧
٢٠١٢	١٦,٤	٢٤,٦	١٥٢,٥
٢٠١٣	١٧,٠	٢٣,٤	١٥١,٢
٢٠١٤	١٤,٢	٢٢,٧	١٤٩,٥
٢٠١٥	١٣,٢	٢١,٧	١٤٤,١
٢٠١٦	١٠,٣	١٩,٩	١٤٦,٤
٢٠١٧	١٥,٨	٢٩,٣	١٤٧,٩
٢٠١٨	١٨,٩	٢٩,٤	١٥٢

المصدر :- بيانات البنك الدولي المتاحة حتى عام ٢٠١٨

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ودليل الإحصاءات وملفات البيانات، وصندوق النقد الدولي، والإحصاءات المالية الدولية وتم حساب معدل صافى التبادل الدولي يتم حساب مؤشر صافى معدل التبادل التجاري بالنسبة المئوية لمؤشرات قيمة وحدة الصادرات إلى مؤشرات قيمة وحدة الواردات مقارنة بأسعار سنة الأساس ٢٠٠٠

الشكل (رقم ١)تطور صادرات وواردات مصر من السلع والخدمات من الناتج المحلي (٢٠٠٠-٢٠١٨)

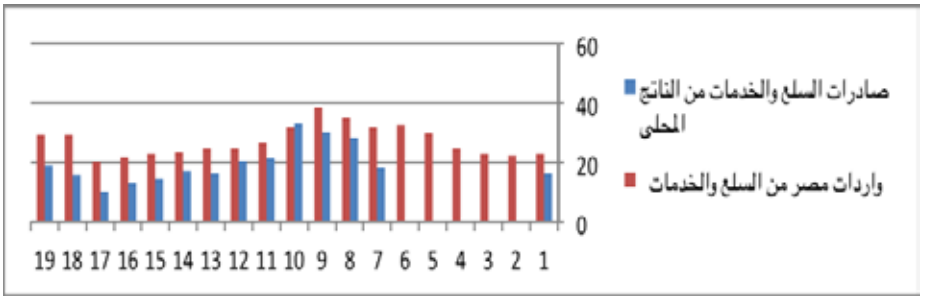

الشكل : إعداد الباحثة

الشكل (رقم٢) تطور صافى معدل التبادل الدولي

من واقع البيانات السابقة والشكلين (٢,١) من الملاحظ ارتفاع حجم الصادرات من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩ من ١٦,٢٪ إلى ٣٣ ٪ ثم الانخفاض مرة أخرى حتى عام ٢٠١٢ إلى ١٦,٤ ٪ ثم الارتفاع الطفيف مرة أخرى ٢٠١٣ إلى ١٧ ٪ ثم الانخفاض مرة أخرى عام ٢٠١٤ إلى ١٤,٢ ٪ ، اما حجم الواردات فقد زادت من عام ٢٠٠٠ لتصل لأعلى معدلاتها عام ٢٠٠٨ من ٢٢,٨ ٪إلى ٣٨,٦ ٪ثم الانخفاض مرة أخرى لأدنى مستوى عام ٢٠١٦ ليصل إلى ١٩,٩ ٪ ثم الارتفاع مرة أخرى إلى ٢٩,٤ ٪عام ٢٠١٨ ، أما صافى معدل التبادل الدولي فقد ارتفع من ١٣١,٢ إلى ١٣٤٧,٧ ثم ١٣٦,٦ للأعوام ٢٠٠٧و ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على التوالي ليكون أعلى صافى لمعدل التبادل الدولي فى عام ٢٠١٢ هو ١٥٢,٥ ثم إلى ١٥٢ فقط عام ٢٠١٨.

ويرجع التفاوت السابق فى صادرات مصر وانخفاضها الشديد عن حجم الواردات منذ عام ٢٠٠٠ إنما يرجع للعديد من الأسباب على سبيل المثال لا الحصر.

- النمو الاقتصادي المتقلب بسبب العوامل الداخلية والخارجية على حد سواء.

-ولكن بدأت معدلات النمو المتوسطة فى بداية هذه الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٣) فى الزيادة نتيجةً إجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق بدأت فى عام ٢٠٠٤ شملت :-

تسريع تطبيق برنامج الخصخصة.

إدخال تغييرات على بيئة ممارسة الأعمال وإدارة سعر الصرف ، والقطاع المصرفى ، والضرائب .

ارتفاع صافى الاستثمار الأجنبي المباشر فى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

تسارع معدلات النمو لتتجاوز ٧ ٪ سنوياً فى ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

كما أدت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى توقف النمو الاقتصادي فى مصر .

كما انخفضت معدلات النمو السنوية من ٧,٤٪ إلى ما يتراوح ١,٥ ٪ عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ .

وبعد قيام الثورة المصرية فى عام ٢٠١١ وما أعقبها من اضطرابات سياسية ومدنية ، أدت إلى تأثيرات سلبية للغاية خاصة فى قطاعي السياحة والاستثمارات الأجنبية ، بالإضافة إلى تدهور مناخ الأعمال وهبطت معدلات النمو السنوية إلى نحو ٢ ٪ [١] . ويتضح ذلك خاصة إذا ما أدركنا ان طبيعة الصادرات المصرية لم تكن سوى مدخلات أولية مصنعة تقدر ٣٤,٦٪ ومن ثم الوقود والنفط الخام بنسبة ٢٣,٩٪ ، ثم الوقود والنفط المكرر بنسبة ١١٪ وهذا يوضح أن الصادرات المصرية معظمها يعتمد على المواد الأولية والوقود ويؤكد على انخفاض الصادرات الصناعية والزراعية لأدنى درجة مما يدل على هشاشة الوضع التنموي فى مصر خاصة فى المجالات الصناعية والزراعية والخدمية يوضح ذلك

(١) وثيقة صادرة عن مجموعة البنك الدولي ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير مؤسسة التمويل الدولية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إطار الشراكة الاستراتيجية الخاص بجمهورية مصـر العربيـة لفترة السنوات المالية (٢٠١٥-٢٠١٩) وحدة الإدارة المعنية بمصر فى البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مؤسسة التمويل الدولية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ocuments.worldbank.org › curated › pdf › 94554-AR ...

(الجدول رقم ٢) يوضح هيكل الصادرات والواردات من المجموعات السلعية للصادرات والواردات

مدخلات أولية مصنعة		الوقود والنفط الخام		الوقود والنفط المكرر		مدخلات صناعية أولية		سلع استهلاكية		منتجات أخرى	
من الصادرات ٣٤,٦	من الواردات ٤١,٢	من الصادرات ٢٣,٩	من الواردات ١٤,٨	من الصادرات ١١	من الواردات ١٣,٩	من الصادرات ٧,١	من الواردات ١٢,٨	من الصادرات ٥,٩	من الواردات ٨,١	من الصادرات ١٧,٣	من الواردات ٩,٣

الجدول تم إعداده بواسطة الباحثة من واقع بيانات وزارة المالية عام ٢٠١٥

وقد أوضح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء انخفاض الصادرات البترولية بنسبة ٣٦,٧٪ لتكون فى مايو ٢٠١٤ (٢٧٣ مليون دولار)، يقابله ٤٣١(مليون دولار) خلال الشهر المقابل له عام ٢٠١٥ . كما تراجعت الواردات البترولية بنحو ٣٠,١ ٪ لتسجل(٧٤٢ مليون دولار) فى مايو ٢٠١٤، يقابله (مليار و ٦١ مليون دولار) خلال الشهر المناظر من ٢٠١٣ . وأوضح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن الإنتاج من الغاز الطبيعي والبترول انخفض خلال شهر يونيو من عام ٢٠١٦ ليبلغ (٥٣٦٠ ألف طن) ، يقابله (٥٧٣٤ ألف طن) خلال شهر يونيو من العام ٢٠١٥ ، كما انخفض مقارنة بشهر مايو من عام ٢٠١٦ والذي سجل خلاله (٥٥٠٦ ألاف طن).[١] كذلك شهدت صادرات المنتجات الكيماوية والأسمدة انخفاضا إلى (٢٤٧ مليون دولار) فى نوفمبر ٢٠١٥ مقارنة بـ(٣٣٠ مليون دولار) عن نوفمبر ٢٠١٤، كما انخفضت صادرات مواد البناء لتصل إلي (١٩٠ مليون دولار) فى نوفمبر ٢٠١٥ مقارنة بـ (٢٩٠ مليون دولار) عن نوفمبر ٢٠١٤، كما انخفضت صادرات الصناعات الغذائية لتصل إلى(٢٠٤ مليون دولار) فى نوفمبر ٢٠١٥مقارنة بـ(٢٤٣ مليون دولار) عن نوفمبر٢٠١٤ ، كما شهدت صادرات المنتجات الهندسية والاليكترونية انخفاضا حيث بلغت (١٨٠ مليون دولار) فى نوفمبر ٢٠١٥ مقارنة بـ(٢٥٩ مليون دولار) عن نوفمبر ٢٠١٤.[٢] بالإضافة إلى ذلك تواجه صناعة السيارات فى مصر صعوبات عديدة فى عام ٢٠١٥ تتعلق بتنفيذ الاتفاقيات المصرية التجارية الدولية مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وعلى الحكومة أن تقوم بحل ما يواجه هذا القطاع من مشكلات ، بالإضافة إلى صناعاتها المغذية وكذلك الاجتماع مع الجهات الحكومية وغير الحكومية لحل معوقات هذا القطاع ، حيث يوجد بمصر ٢٠ مصنع لتجميع السيارات ولكن بتوقيع اتفاقيات الشراكة الأوروبية

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط(٢٠١٤)بيانات الدراسة الاستقصائية المتعلقة باستهلاك الأسر المعيشية ومصروفاتها للعام ٢٠١١ ، إعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

(2) http://bohoot.blogspot.com/2016/10/blog-post_603.html

التي تنص على تخفيض نسب من الجمارك كل عام ليصبح بحلول عام ٢٠١٩ جمرك سيارات الاتحاد الأوروبي صفر وهو ما سيؤثر بالطبع على المصانع الموجودة بمصر ، مثلما حدث مع مصنع النصر للسيارات ، حيث تم إلغاء إنتاج المصنع لسيارات الركوب وتم الاكتفاء باللوري والأتوبيسات مما أدى لاستغناء المصنع عن ١٤ ألف عامل ، وهو ما يوضح عدم قدرة الحكومة عن معالجة ما تواجهه هذه الصناعة .

ويوضح الجدول رقم (٣) ما آلت اليه معدلات النمو فى الناتج المحلي من انخفاض وتدهور من عام٢٠٠٠/٢٠١٨

السنة	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
معدلات نمو الناتج القومي	٦,٤	٥,١	١,٨	٢,٢	٢,٢	٢,٩	٤,٤	٤,٣	٤,٢	٥,٩

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية. البنك الدولي

أما عن نمو الناتج المحلي فقد سجل عام ٢٠٠٠(٦,٤ ٪) ليسجل أعلى ارتفاعا عام ٢٠٠٩، ليسجل(٧,٢٪) والذي شهد أعلى ارتفاعا للصادرات المصرية من السلع والخدمات ليعاود الانخفاض مرة أخرى لأدنى نسبة بواقع ١,٨٪عام ٢٠١١ ، ثم يعاود الارتفاع قليلا ليصل إلى (٢,٢٪) فى عام ٢٠١٥. ثم مرة أخرى إلى(٥,٩ ٪) عام ٢٠١٨ ويوضح ذلك الشكل رقم (٣) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي

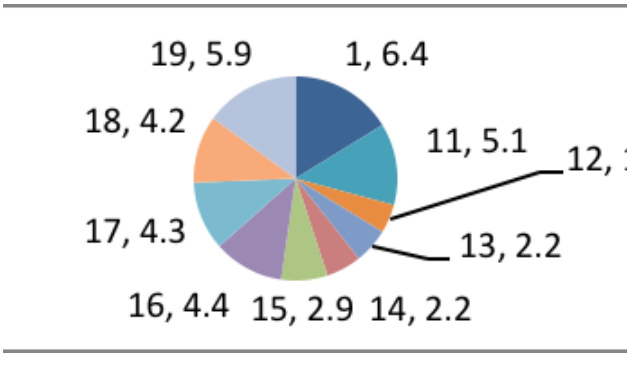

أما عن هيكل الواردات وهو الواجهة المقابلة لهيكل الصادرات فقد شهدت ارتفاعا شديدا ليصل هيكل الواردات بالنسبة إلى إجمالي الواردات (نسبة مئوية حتى عام ٢٠١٥)

ويوضح الجدول رقم (٢) نمو واردات مصر من السلع والخدمات ، حيث إن المدخلات الأولية المصنعة تمثل ٤١,٢٪ فى حين أن نفس المدخلات فى الصادرات أقل ٣٤,٦٪ ، والوقود والنفط الخام وارداته ١٤,٨ ٪ فى حين أن نفس المدخلات فى الصادرات اعلى ٢٣,٨٪ ، والاعتماد الأساسي على الواردات إنما يتمثل الوقود والمدخلات الأولية والسلع الإنتاجية تامة الصنع .

ويرجع زيادة حجم الواردات عن حجم الصادرات إلى ما أشار إليه التقرير الصادر عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات إلى أن الواردات بلغت ٥٧ مليارا و٧٦٥ مليون دولار عام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٤٨ مليارا و٥٤٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧ بفارق ٩ مليارات و٢٢١ مليون دولار.

وجاءت أهم الأسباب إلى ارتفاع واردات قطاع مواد البناء بنسبة ٣١,٤٪ ليبلغ ٩ مليارات و٦٥٥ مليون دولار عام ٢٠١٨ بالمقارنة بـ٧ مليارات و٣٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٧.

- أما عن قطاع المفروشات قد سجل زيادة فى حجم الواردات خلال العشرة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨بنسبة(٦٣,٦٪) ، حيث بلغت وارداته نحو ١١٤ مليون دولار مقابل ٦٩ مليون دولار خلال نفس الفترة عام ٢٠١٧.

- وأيضا سجلت واردات الصناعات اليدوية ارتفاعا بنسبة(٣٦٪)لتبلغ ٢٩٩ مليون دولار عام ٢٠١٨ بالمقارنة بـ٢١٩ مليون دولار عام ٢٠١٧.

وكذلك سجلت واردات قطاع المنتجات الجلدية ارتفاعا بنسبة(٣٦,٨٪)حيث بلغت وارداته ١٧٥ مليون دولار عام ٢٠١٨ مقابل ١٢٨ مليون دولا عام ٢٠١٧.[١]

كما سجلت واردات قطاع الملابس الجاهزة ارتفاعا بنسبة(٤٠,٧٪)حيث ارتفع إلى ٤٩٠ مليون دولار عام ٢٠١٨ مقابل ٣٤٨ مليون دولار عام ٢٠١٧.

مما سبق يتضح لنا أنه على الرغم من حجم الاتفاقيات التي أبرمتها مصر من أجل مزيد من الصادرات وتخفيضها للواردات وزيادة معدلات التبادل الدولي لصالحها الا أنها أخفقت فى تحقيق ذلك ، وذلك لوجود معوقات أسهمت فى عرقلة عمل ما تم الاتفاق عليه فى هذه الاتفاقيات وفى المبحث الثالث يمكن رصد هذه المعوقات بعرض مزيد من الأسباب حول زيادة حجم الواردات مقابل الصادرات فى مصر .

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg

المبحث الثالث

معوقات التصدير فى مصر (بعض المشكلات التي تواجه اللوجستيك فى عملية التصدير)

تتعدد معوقات قطاع التصدير(المرتبطة بالقطاع الإنتاجي) فى مصر ما بين معوقات داخلية ، ومعوقات خارجية ، ومعوقات سلعية تصديرية عالمية ، ومعوقات خاصة بأطراف الاتفاقيات ، ومعوقات معلوماتية

فالمعوقات الداخلية تتمثل فى مشكلات تواجه إما المؤسسات الحكومية ، أو المنتج أو القطاع الزراعي تحديدا ، أو التغليف ، أو النقل الداخلي ، أو النقل الخارجي

فالمؤسسات الحكومية تواجه مشكلات تتمثل أهمها فى استخراج شهادات المنشأ كشهادة الكوميسا وشهادة جامعة الدول العربية تأخذ وقتا طويلا لاستخراجها ، وكذلك وجود إيصال الجمارك بفتح شهادة جمركية يكون من الصعب على المصدر تجهيز الأوراق المطلوبة فى ثلاثة أيام.

أما بالنسبة للمنتج تتمثل أهم المشكلات فى انخفاض جودة المنتجات المصدرة ، وعدم الالتزام بالمواصفات القياسية الدولية للمنتجات المصدرة ، وكذلك تدهور الفن الإنتاجي لكثير من المنتجات التي يتم تصديرها ، كما أن عدم إتباع التعليمات التصديرية التي تطلبها الأسواق العالمية ، وعدم التزام المنتجين فى القيام الخدمات الإنتاجية والتسويقية كما ينبغي ، وكذلك عدم وجود خطة استراتيجية واضحة ومحددة للإنتاج من أجل التصدير ، بالإضافة إلى عدم القدرة على اقتحام أسواق تصديرية جديدة ، كلها مشكلات تمثل حجز الزاوية لأى عملية تصدير ناجحة.

ج- أما القطاع الزراعي فمشاكله كثيرة حيث تؤدى الممارسات الإنتاجية الخاطئة التي تتبع فى المزارع إلى الافتقار إلى التجانس ، وكذلك عدم مطابقة الرسائل للمواصفات واشتراطات الصحة النباتية ، بالإضافة إلى تعدد الأمراض والحشرات والقوارض التي تصيب المحصول ، وكذلك فقدان طرق المكافحة الحيوية وما يؤدى إليه كل ما سبق من ارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق.

د – أما التغليف فله مشكلات تتمثل فى ارتفاع تكلفة إعداد وتجهيز المحصول للتصدير ، وانخفاض مستوى العبوات وعدم مناسبتها لطبيعة لمنتجات ، وعدم دقة البيانات المسجلة على العبوات ، وعدم توفر البنية الأساسية اللازمة لذلك .[١]

هـ - أما عن النقل الداخلي فتتمثل أهم مشكلاته فى عدم وجود أسطول نقل بري كاف لنقل الحاويات مما يسهم فى خسارة عدد غير قليل من المصدرين لبعض العقود نتيجة عدم الالتزام فى المواعيد مع العملاء فى الخارج ، كما أن تهالك أسطول النقل البري يؤدي إلى تعطيل النقل ، ويترتب على ذلك تأخير فى مواعيد الشحن ، فالإضافة إلى أن الزيادة فى أسعار النقل تؤثر سلبا على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية مع العالم الخارجي ، كما أن عدم وجود أي مراقبة على السائقين وشركاتهم يؤدى إلى كثير من الحوادث التي تعود بالخسائر على المصدر، كخسارة بعض الأسواق الخارجية نتيجة عدم الالتزام بمواعيد الشحن.

و- أما ما يواجه النقل الخارجي من مشكلات تتمثل أهمها فى عدم توافر حاويات خاصة أحياناً فى بعض الحالات التي بتطلبها شحن البضائع ، وعدم وجود مساحات على السفن فى حالة وجود طلبات للتصدير كثيرة ، كما أن زيادة أسعار خطوط النقل ، نتيجة تكدس طلبات الشحن ، وطول مدة الإبحار حيث إن الموانئ المصرية لا تدخلها السفن الأصلية Mother Vessel ولكن يتم الشحن عن طريق Feeders إلى الموانئ الأوروبية التي بها محطات حاويات يعاد تحميلها إلى مراكب أخرى مما يؤدي إلى طول فترة النقل البحري .

ثانياً: المعوقات الخارجية :- تتمثل أهمها فى عدم وجود دراسات خاصة لتأهيل مسئولي اللوجستيك لعمليات التصدير ، بالإضافة إلى وجود بعض المشاكل لدى الدول المستوردة فى تطبيق الاتفاقيات الثنائية ، كما أن عدم الإلمام الكافى لمسؤولي اللوجستيك فى الشركات المصرية المصدرة بقوانين الدول المصدر إليها وكيفية استخراج المستندات التي تسهل عملية التخليص الجمركية ، مع وجود مصاريف ادارية غير مبررة كل ذلك يمثل معوقا خارجيا يهدم أي محاولات للتقدم فى هذا القطاع[٢].

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي www.GAFRD.org
http://www.agri-db.org
(2) http://www.eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files/%7B8D45A89D-C679-4BBC-8524-620D290C87DB%7D_PVP24-A.pdf

ثالثا:- أما المعوقات السلعية التصديرية من أهمها ما هو خاص بالتمويل كأزمة نقص الدولار، وتذبذب أسعاره ، وعدم توافره حتى بالسوق السوداء، مما يؤثر على تكلفة شراء الخامات اللازمة للتصنيع ، كذلك تأخر صرف المساندة التصديرية لمدد تصل لعامين ، يؤثر سلبا على المنافسة وتكلفة التصنيع بالشركات المصرية ، كما أن تردي الأوضاع الأمنية ، فى بلدان كسوريا والعراق يعد من أبرز المعوقات ، التي أبعدت المصدرين فى مصر خارج المنافسة العالمية ، كما أنه يوجد اختلاف للمعوقات التي تواجهها الصناعات المصرية من قطاع لآخر.

فالمعوقات التي تواجهها صناعة كالملابس نجد أن أغلبها لشركات صغيرة ومتوسطة تفتقر للكوادر التي تدير تلك المنظومة بمواصفات تؤهلها للتصدير، وفى المقابل تواجه قرابة ٨٠٪ من مصنعي الدواء أزمة التسعير الجبري وانخفاض سعر بيع الدواء المصري بشكلٍ يخرجه من المنافسة فى أسواق الخليج ، ويعد أهم أسباب تلك المشكلات عدم وجود استراتيجية واضحة للتصدير، خاصة أن هذا التوجه يحتاج إلى توجه كامل من الدولة، وليس لمجهودات وحدة فى وزارة الصناعة فقط.[١]

رابعا :- أما المعوقات بأطراف الاتفاقيات الخاصة تتمثل فى قيام بعض الدول سواء العربية أو الأفريقية[٢] بعدم تطبيق الاتفاقيات الجمركية المشتركة كاتفاقية الكوميسا (حتى الآن لم تطبق من جانب السودان وبعض دول الشرق الأفريقي) كما أن تراجع بعض الدول العربية أو الأفريقية عن تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بإلغاء الجمارك علي جميع وارداتها من مختلف دول العالم يعتبر إجهاضا لاتفاقية التجارة العربية ، وكذلك ارتفاع أسعار الشحن بالمقارنة بأسعار الشحن للدول الأوروبية ، وعدم توافر الدراسات السلعية الحديثة التي تتيح فرصة للمصدر المصري تحديد السوق التي يمكن الدخول بها وكذلك عدم تطبيق بعض الدول لاتفاقية التجارة الحرة العربية مثل : المغرب(تطلب تراخيص استيراد) ، من شأنه أن يؤدي إلي صعوبة دخول هذه الأسواق ، كما أن عدم جدية العديد من الدول العربية من التأكد من صحة شهادة المنشأ العربي جعل العديد من الشركات الصينية أن تقوم بعمل شهادة منشأ عربي لها وغزت بالفعل الأسواق العربية كمنتج عربي يتمتع بالحماية الجمركية .كما

(١) بوابة الفجر: اقتصاديون: غياب استراتيجية التصنيع أبرز معوقات التصدير فى مصر
http://www.eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files/%7B8D45A89D-C679-4BBC-8524-620D290C87DB%7D_PVP24-A.pdf
- http://www.elfagr.org/2300915

(٢) وزارة التجارة والصناعة (٢٠١٥) :- خطة عمل لتـنمية الصادرات المصرية للدول الأفريقية ، هيئة تنمية الصادرات
http://www.expoegypt.gov.eg/resources/Africa_Report_Website_EDA.pdf

فى سوريا ، كما أن مطالبات البنوك بالنسبة لخطابات الضمان من خلال العمولات والخلافات الخاصة بالأوراق تؤدي إلى ضعف منافسة المنتجات فى الأسواق الخارجية ، بالإضافة إلى صناعة التصدير صناعة حديثة ، تحتاج إلي تدريب الكوادر العاملة فيها وتنمية مهاراتهم الفنية مما يستلزم إنشاء مراكز تدريب متخصصة فى هذا المجال ، كما أن عدم قدرة المصنع المصري على التعرف على المواصفات وخاصة الأوربية المطلوبة للمنتج يعد عائقا نحو أمكانية دخول المنتج المصري إلى السوق الأوربي.

خامسا :-أما عن المعوقات المعلوماتية تتمثل أهمها فى أن المعلومات التي يتحصل عليها من هذه الجهات تكون المعلومات غير دقيقة بالقدر الكافى ، حيث إن معظم الملحقين التجاريين بالسفارات ليسوا مؤهلين لتوفير المعلومات اللازمة عن السلع المراد تصديرها. ، وكذلك مكاتب التمثيل التجاري بالخارج لا تقدم معلومات حديثة ، وكذلك الشبكة المعلوماتية الدولية لا توفر المعلومات الحديثة عن المنتجات ، و من الصعب توافر معلومة خاصة بمنتج معين بصورة حديثة ، كما أن زيادة التكاليف اللازمة لجمع المعلومات اللازمة ، لا يمكن معه متابعة الشركات هذا النشاط بمنتجاته وما يتعلق به لارتفاع تكلفته، بالإضافة إلى نقص المعلومات وعدم توافرها ، وعدم وجود قاعدة بيانات معلوماتية وإحصائية تخدم المصدرين فى كل الأوقات ، وعدم دقتها يؤدي إلى سوء اختيار الأسواق المراد المنافسة بها ، وفشل محاولات دخول هذه الأسواق .[1]

مما سبق نجد أن الاتفاقيات التي تم إبرامها كانت لها العديد من المعوقات داخليا وخارجيا لم تستطع أن تفى بالمراد من إبرامها ، إلا أن التجربة الكورية أبرزت لدينا العديد من نقاط النجاح التي جعلها فى مصاف الدول المتقدمة والقوية اقتصاديا ، فكانت لها عوامل نجاح سوف يتم رصدها – بمشيئة الله- فى المبحث الرابع وكذلك ما تواجه من صعاب ، وذلك لتخطي كافة المشكلات التي تعوق تقدم التصدير فى مصر.

(1) www.GAFRD.org
https://sites.google.com/site/egyptexportergroup/Home/h

المبحث الرابع
عوامل التقدم (عرض التجربة الكورية)

بعد أن ظلت الدولة الكورية الجنوبية تعاني من ويلات الحرب لمدة ثلاث سنوات وما نتج عن ذلك من الدمار الشامل والمعاناة[١] ، مما جعلها إحدى الدول الأسيوية الفقيرة والمتخلفة . إلا أنها استطاعت انجاز قفزة سريعة فى مسيرة تطورها، وحققت نهضة شاملة تناولت مختلف مرافق حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وأصبحت تحتل موقعا مرموقا فى الاقتصاد الدولي[٢]. جاء ذلك بعد أن انتقلت بمجتمعها من الواقع الذي عرف فى الماضي بأنه واحد من أكثر المجتمعات الزراعية فقرا قبل عام ١٩٦٢إلى مجتمع الرفاهية فى أقل من أربعة عقود ، وذلك انطلاقا من اعتقادها بأن هدف التنمية النهائي يتمثل جانب كبير منه فى تحقيق رفاهية أفراد المجتمع.[٣]

و يتميز الاقتصاد الكوري الجنوبي بأنه من أسرع الاقتصاديات فى العالم نموا فهو يحتل الآن المرتبة الثانية عشرة بين كبرى الدول الاقتصادية فى العالم ، وثالث أكبر اقتصاد فى آسيا بعد اليابان والصين.[٤]

وتتضح قوة الدولة الكورية عند وصول الجنرال « بارك تشونغ هي » إلى الحكم عبر انقلاب عسكري (١٩٦١-١٩٧٩) [٥]فقد عمل بارك منذ توليه الحكم على تحفيز عوامل لنمو الصادرات أسهمت فى تحقيقها كل جوانب الاقتصاد فى الدولة الكورية ومنها

تحقيق التنمية الاقتصادية هو الهدف الرئيسي ، للدولة الكورية ونظرا لما كانت تعانيه من نقص حاد

---

(١) أسفرت تلك الحرب عن أكثر من مليون قتيل وجريح، وملايين المشردين والعائلات المقسمة، واستمر الاضطراب الاجتماعي الخطير إبان حكومة الرئيس الدكتور لي سونغ مان. وانتهت هذه الحرب عندما وقعت الكوريتان الجنوبية والشمالية على اتفاقية الهدنة فى تموز عام ٢٠٠٥حول هذه الحرب وما أسفرت عنه من خسائر ونتائجها انظر:
Basic Facts about the United Nations Department of Public information New York 1983 pp. 33-35

(٢) للمزيد من التفاصيل انظر: دكتور ميلاد ٢٨٦- المفرجي، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، منشورات جامعة قاريونس-بنغازي الطبعة الأولى ١٩٩٧ ، ص٢٨٥- ٢٨٦

(٣) سعيد رشيد عبد النبي:- التجربة الكورية الجنوبية فى التنمية ، دراسات دولية ، العدد الثامن والثلاثون ، ص٤٢
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60541n

(٤) وذلك حتى عام ٢٠٠٣

(5) P35 Cumings, B. (2010). The Korean War: A History. New York: Modern Library

فى نسبة الادخار وتراجع كبير فى قدر المساعدات الخارجية فواجه « بارك » هذه التحديات بإنشاء بنوكًا حكومية وأمّم البنوك الخاصة للتحكم فى القروض وتوجيهها وفق ما تقتضيه الخطط التنموية . كما عمل على تحقيق استراتيجية التنمية الاقتصادية فقام باستبدال استراتيجية الإحلال محل الواردات[1] إلى أخرى تعتمد على اقتصاد موجه نحو الصادرات. وذلك كان ضروريا لتسريع عملية التصنيع وتحقيق الاستقلال التام. كما اتبع منهج التخطيط المركزي ، لتحقيق نمو اقتصادي يبلغ ٧,١٪ خلال السنوات ١٩٦٢-١٩٦٦ من خلال تأمين مصادر الطاقة وتحسين البنية التحتية وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم الصادرات. وارتفع الناتج الإجمالي المحلي من ٤,١ ٪ سنة ١٩٦٢ إلى ٩,٣٪ سنة ١٩٦٣ وحافظ على معدل نمو يزيد عن ٨٪ فى السنوات التالية[2] ، كما اهتم بتدعيم وتقوية دور الشركات العملاقة وتسخيرها لخدمة الأهداف التنموية بالدولة الكورية وهذا شرط أساسي لتلقي الحماية من الدولة والعديد من الامتيازات التي تشمل المساعدات المالية والتمويلات التفضيلية.

وفى بداية السبعينيات كان الهدف المعلن التوجه نحو إنشاء قطاعات جديدة. كإنشاء الصناعات الكيماوية والثقيلة وحتى يتسنى للدولة تحقيق هذا الهدف كان لابد من اتباع الإجراءات التالية منها

- اعتبار أن رأس المال البشري مورد التنمية الأول ولذلك أنشئت مدارس للتكوين المهني ومعاهد لتكوين المهندسين والعلماء ، كما الزمت الدولة الشركات الصناعية الكبرى بتدريب مستخدميها. ورفعت نسبة المنفق على التعليم من ٢,٥٪ سنة ١٩٥١ لتصل إلى أكثر من ٢٣٪ من الميزانية بحلول الثمانينيات

وقامت بإنشاء لجنة لتطوير الصناعات الكيماوية والثقيلة

كما أنشأت صندوق الاستثمار الوطني للإشراف على الاستثمارات فى هذا القطاع الذي شاهد ارتفاعًا كبيرًا.

كما قامت بتكليف الدولة بتجهيز المناطق الصناعية وربطها بشبكة الطرق والماء والكهرباء. وبحلول ١٩٩٢، حققت هذه الصناعات نجاحًا كبيرًا فى الأسواق الخارجية وأصبحت تشكّل ٦٠,٤٪من حجم الصادرات [3].

(١) - تنبني هذه الاستراتيجية على إنشاء بعض الصناعات التحويلية لسد حاجات السوق المحلي بدل استيراد هذه المنتجات من الخارج.

(2) Adriano Buzo ; The making of Modern Korea ; Asia Transformation's 2008 p107

(3) Kownkai sun , Chau Leung Chuen, Francis T Lui, Larry D Qui ; Industrial Development In Singapore, Taiwan, and South Korea ; World Scientific Publishing ; 2001 p140

ح ه نحو مزيد من الصادرات ستمرار نموها الاقتصادى وبالتالى قدرتها على التفعيل

وكذلك إدراك أهمية الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة بالتركيز على الاستثمار بكثافة فى البحوث والتطوير والعمل على تطوير قدرات الدولة التكنولوجية وتحسين تنافسية منتجاتها ، بما يسهم بالانفتاح على العالم الخارجي وتحرير السوق المالي.[١]

أما الشركات العملاقة المنظمة للقطاع الخاص الكوري ، كانت تستحوذ على جزء كبير من مجموع الإنتاج ، وبالتالي جزء كبير من الصادرات. هذه الشركات الخاصة كانت تمثل الذراع التنفيذية للدولة.

بالإضافة إلى إنشاء وحدات التخطيط والتسيير فى كل وزارة. القائمين عليها يتميزون بالآتي :

الرؤية الاقتصادية الواضحة ،واتباع استراتيجيات من شأنها حل المشكلات المتعلقة بكل نواحي العملية التنموية للدولة والتعليم والقضاء على الفقر، واستهداف بناء اقتصادي حديث يضم بنية صناعية وتكنولوجية متطورة ، تقوم على الاهتمام بالبنية التحتية وتحسينها وتحضير الصناعة الكورية لدخول الأسواق العالمية.

كذلك العمل على التخطيط وتحديد الأهداف التي تقوم عليها المؤسسات التي ينتمون إليها.

المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للتجربة التنموية الكورية ، كانت فعالة وساهمت بتوفير المظلة الأمنية للجنوب الكوري ،وبلغت مجموع المساعدات العسكرية والاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية فى الفترة الممتدة بين عامي ٤٧ و ٧٦ من القرن الماضي إلى ١٢,٦ مليار دولار[٢] ، والمنح الاقتصادية والقروض ٦ ملايين دولار ، بالإضافة إلى فتح أمريكا أسواقها أمام الصادرات الكورية منذ ستينيات القرن الماضي ، حيث استقبلت السوق الأميركية ٤١,٧ ٪ من مجموع الصادرات الكورية سنة ١٩٧٠ وحوالي ٣٥٪ خلال الثمانينيات[٣].

(١) المرجع السابق ذكره ، ص١٤٧

(2) Iain Pirie ;korean developmental state from dirigisme to neo-liberalism; Routledgr studies in the growth economies of Asia p7

(٣) المجلة الفصلية الصادرة عن معهد سامسونغ للأبحاث الاقتصادية.

Park Bun soon ;Northasia Integration into China, April 2011

http://www.seriquarterly.com/03/qt_Section_list.html?mncd=0302&year=2011&pub=20110212&Falocs=03&dep=2&pubseq=17

ومع ما قدمته الدولة الكورية من نجاحات إلا أنها واجهت العديد من المشكلات لاستمرار نموها الاقتصادي وبالتالي قدرتها على التوجه نحو مزيد من الصادرات.

أ- فعلى الجانب الاقتصادي :

يلاحظ على التجربة الكورية أن بعض مناطق البلد قد بلغت درجات عليا من التطور والتقدم والبعض الآخر ما زال يكافح من أجل الاستمرار؛ ويتضح ذلك من كم البيانات التي توضح تركز السياسات التنموية التي اتبعتها الحكومات الكورية على سيول العاصمة ومقاطعة «كيونغ كي» ومن حولها ، ويضح ذلك من تواجد معظم الجامعات[١] ومراكز البحث العلمي بسيول وضواحيها، حيث بلغت نفقات سيول على البحث العلمي ٢٠٪ من الإنفاق الوطني سنة٢٠١٠ ، وأنفقت «كيونغ كي» ضعف هذه النسبة ، كما أن سيول والمناطق المحيطة قدمت حوالي ٤٣٪ من الناتج الإجمالي للبلد سنة[٢]٢٠١٠ ، حيث إن سيول وما حولها تحتوي على ٥٧٪ من الشركات الصناعية وثلثي الأنشطة المالية [٣]، وهكذا أصبحت قبلة لكل السكان بسبب حيويتها والفرص الاقتصادية المتوفرة بها ، فى حين تعاني المناطق الأخرى من ركود اقتصادي وتناقص فى عدد السكان ؛ مما يؤكد حاجة كوريا لسياسة تنموية أكثر توازنًا.

ب- وعلى المستوى الإنتاجي فقد تفوقت الشركات الكورية العملاقة على التحديات التي صاحبت رحلة التنمية وأصبحت تحتل موقعا مرموقا على خريطة الإنتاج العالمي الا أنها ما زالت تواجه تحديات:-

كالتحلي بالشفافية .

أو أن تكون معاملاتها التي تتميز بالطرق العصرية فى التسيير والإدارة التي تتبعها الشركات العالمية الكبرى.

كما أن الإعلان المستمر عن الفضائح المالية المرتبطة بالفساد المالي والتهرب الضريبي من داخل الشركات من حين لآخر ، والنفوذ الكبير لهذه الشركات والممارسات

(١) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Industrial policy and territorial Industrial Policy and Territorial Development Lessons from Korea
http://www.keepeek.com/Digital-Asset-Management/oecd/development/industrial-policy-and-territorial-development_9789264173897-en

(٢) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Industrial policy and territorial Industrial Policy and Territorial Development Lessons from Korea
مرجع سبق ذكره

(3) HaknohKim ; REGIONAL INNOVATION POLICY OF SOUTH KOREA,COMPARED WITH, AND LEARNING

موقع يوربين ستاديز ألاينز

FROM, THE EUROPEAN UNION 2007
http://www.europeanstudiesalliance.org/calendar/sp07events/Kim_Paper.pdf

الاحتكارية والتجارية غير المشروعة يحول دون تطور وازدهار قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما أن قطاع الخدمات ظل متخلفًا مقارنة مع الدول المتقدمة.

ج-أما عن الجانب الاجتماعي تواجه كوريا الجنوبية العديد من المشكلات، حيث إنها تعاني تفاوتا طبقيا كبيرا بين الأغنياء والفقراء، وكذلك ارتفاع عدد المسنين ثاني أكبر مجتمع مسن فى العالم بحلول ٢٠٥٠، بالإضافة إلى تدني نسبة الخصوبة إلى ١,٢٣ مولودا لكل امرأة، وكذلك الانخفاض الحاد فى نسبة السكان القادرين على العمل، وتراجع الاستهلاك المحلي مع ارتفاع نفقات الدولة لدعم المسنين.

د- أما عن الجانب السياسي فالصراعات والنزاعات الجانب الأوضح على الساحة الكورية مثل[1] النزاعات والصراعات الإقليمية لدولة الجوار كوريا الشمالية مازال قائما إلى الآن، وتنازعها السيادة مع اليابان حول جزيرة دوكدو / تاكيشيما، والنزاع حول جزر بحر الصين الشرقي بين اليابان والصين.

وبالتالي لابد من الأخذ فى الاعتبار عوامل نجاح التجربة الكورية، وكذلك دراسة المشكلات التي تواجهها للحد منها حال الأخذ بها لتنمية الصادرات المصرية.

اختبار الفرضية

باختبار الفرضية وجدنا أن مصر ليست بحاجة إلى مزيد من الاتفاقيات الدولية، بقدر الحاجة إلى تفعيلها، وإزالة كافة المعوقات التصديرية التي تواجهها، وخاصة مع متابعة الحالة الكورية التي تعتمد على أهداف واضحة ومحددة -تتعلق بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة تعزز الهدف الأساسي وهو تنمية الصادرات- سخرت لها كافة موارد الدولة (المالية، والطبيعية، والبشرية) من أجل انجاحها.

(١) موقع كوريا فوكس

Park Sei-won & Lee Seung-won; Effects of Population Aging on Economy and Car Market ; September 2012

http://www.koreafocus.or.kr/design3/essays/view.asp?volume_id=126&content_id=104209&categor

معهد شرق آسيا الكوري

Jong-in Kim, The Presidency and Economic Democracy, December 2012

http://www.eai.or.kr/type/panelView.asp?bytag=p&catcode=&code=eng_report&idx=11865&page=1

Kim Dong-yul ;The Middle Class Is Losing Confidence, October 2012

النتائج والتوصيات

يعد قطاع التصدير من أهم القطاعات التي تعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، والتبادل الدولي ، واستقرار قيمة العملة الوطنية ، وحتى يتمكن هذا القطاع من القيام بوظائفه تجاه الدولة لا بد من رصد مجموعة من الحلول من شأنها معالجة معوقات التقدم فى هذا القطاع فى مصر ، ومنها الاتفاق مع التوكيلات البحرية من أجل تحديث أسطول النقل البحري ليتولى نقل الصادرات المصرية إلى الموانئ المختلفة ، مع ضرورة توافر مراكب ذات حمولات صغيرة ومتوسطة للقيام برحلات مباشرة (شارتر) إلى بعض الموانئ.

وعلى مستوى القطاع الخارجي يمكن معالجة المشكلات التجارية مثل الدعم والإغراق ، من خلال التعاون مع القطاع الخاص من خلال المجالس السلعية ، و تجميع وتحليل المعلومات عن الأسواق الخارجية ، بالإضافة لإيجاد الكيان القانوني لحماية المنتج المصري وحقوق المصدرين وإنشاء قواعد بيانات معلوماتية للمصدرين

أما الهيئة العامة للرقابة على الصادرات فمن خلال البرامج التدريبية للعاملين ، وتطوير ونشر المواصفات القياسية وتطوير معامل الهيئة الكيماوية والصناعية ، والتوجه نحو فحص المواد المستوردة ، بالإضافة لتطوير نظم المعلومات بالهيئة ، وتطوير إدارة منح شهادات المنشأ المصرية ، ومراجعة معايير الجودة ، و نشر قوانين الرقابة على الواردات والصادرات تتمكن من تحقيق التقدم لقطاع التصدير فى مصر

أما الجهود التسويقية فى الأسواق العالمية فيقع على المؤسسات الحكومية العبء الاكبر فى دعم جهود القطاع الخاص التصديرية نحو الأسواق الخارجية ، و إنشاء المراكز المصرية للتجارة الخارجية ،وكذلك توفير بيانات عن كل من الشركات ،والأسواق الأجنبية ، والتعاقد مع شركات التسويق الدولية ، وإنشاء مراكز تجارة للمنتجات المصرية والاشتراك فى المعارض والأسواق الدولية ، ومتابعة المناقصات الحكومية ، والاستفادة من مساعدات الدول المتقدمة ومساعدة قطاع الخدمات والاهتمام بالتجارة الإلكترونية ، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة وتخزين المنتجات • بالإضافة لقيام الحكومة بوضع خطة عمل مشترك بين الشركات فى جميع التخصصات وبين مكاتب التمثيل التجاري فى الخارج ؛ حيث تقوم الحكومة بتنسيق العمل بين إدارة التصدير بالشركات وقطاع التمثيل التجاري من خلال تبادل الخبرات ، بالإضافة إلى

قيام الشركات بتدريب القائم بالأعمال التجارية للتسويق الخارجي للتعرف على طبيعة وجودة المنتج حتى يستطيع القيام بدراسة مستوفاة وعلى درجة عالية من الدقة حول هذه المنتجات التي تم التدريب عليها .[١]

كذلك عن طريق تفعيل التحرك الدولي من أجل تنمية الصادرات: بتفعيل الاتفاقيات الدولية ، وخاصة التجارة الحرة العربية الكبرى ، الكوميسا ، اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية ، اتفاقيات المشاركة المصرية ، اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية[٢]، وبتطبيق كل بنودها وتحديد ما يقابلها من عراقيل من أجل حلها، ووضع استراتيجية لمعرفة ما يمكن تصديره ليس فقط ما أشارت اليه تلك الاتفاقيات بل العمل على تطويرها وتحدثيها وزيادة فاعليتها ومن ثم إعطاء هذا المنتج دفعة من خلال سياسات نقدية وتأهيل العمالة وتوفير التكنولوجيا ، بتوجيه اقتصادي كامل.[٣] حيث إن الصادرات تعدّ واحدة من مصادر العملة الصعبة للبلاد، قد حقّقت تراجعًا بنحو ١٦,٤٪ خلال العام ٢٠١٥، لكنها شهدت تحسنًا خلال الشهور الأولى من العام ٢٠١٦، وارتفعت بقرابة ٧٪ فى مايو ٢٠١٥، مقارنة بالشهر المقابل من ٢٠١٦، وحقّقت الصادرات المصرية إيرادات بقيمة ١,٩٠٨ مليار دولار فى مايو ، مقابل ١,٧٨٧ مليار دولار فى الشهر نفسه من العام الماضي، وسجلت قيمة الصادرات منذ بداية العام الحالي ، بزيادة ٣٪ على الفترة المناظرة من العام الماضي، وفقًا لأحدث تقارير صادرة عن وزارة التجارة والصناعة.[٤]

على مستوى قطاع الزراعة [٥]يمكن عن طريق تطوير هذ القطاع بما يضمن كفاءة تصدير المواد السلعية الزراعية ، وغزوها الاسواق الاقليمية والدولية والعربية بنجاح. فلا بد من توافر قاعدة معلومات تخدم قطاع الإنتاج والتصدير، بالإضافة إلى توفير مصادر تمويلية كافية لعملية الإنتاج والتسويق مع استكمال أعمال البنية الأساسية للتسويق الزراعي المصري من ثلاجات ونقل ومحطات فرز وتدريج ومراكز تجميع ومحطات التعبئة، وتشجيع القطاع الخاص على الدخول فى مجال إنتاج

(1) https://sites.google.com/site/egyptexportergroup/Home/h
(2) https://sites.google.com/site/egyptexportergroup/Home/h
(3) http://www.elfagr.org/2300915
(4)ttp://www.almalnews.com/Pages/StoryDetails.aspx?ID=293772
_٧D_٪٦٢٠D٢٩٠C٨٧DB-٨٥٢٤-٤BBC-٧B٨D٤٥A٨٩D-C٦٧٩٪/http://www.eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files
A.pdf-PVP٢٤

(٥) إيناس السيد صادق وآخرون (٢٠١١):- إمكانات تنمية الصادرات الزراعية العضوية المصرية قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الفيوم ٧٥_Libraries/UploadFiles/DownLoadFile.aspx?RelatedBibID/http://main.eulc.edu.eg/eulc
Food and Agriculture Organization (FAO) production year book, different i issues

مستلزمات الإنتاج الزراعي وتوفيرها بأسعار مناسبة والتأكيد على دور البنك المصري لتنمية الصادرات ، وكافة بنوك التنمية الزراعية . فلابد من تفعيل دور المجلس التصديري ، بضرورة التوجه نحو إنتاج أصناف مرغوبة فى الأسواق الخارجية، وضرورة انتشار أسلوب الزراعة التعاقدية، والتأكيد على ضرورة تكوين منظمات اقتصادية للمزارعين ، وتوفر خدمات الإرشاد الزراعي بصورة كافية تبنت الدولة مسؤولية المكافحة الجماعية فى مناطق لاسيما فى المناطق الجديدة ، والعمل على تنمية العلاقات الثنائية التي يتم الاتفاق عليها فيما بين مصر والدول الأوروبية بزيادة حجم الصادرات الزراعية، لاسيما الموالح عموماً، وتكون فى صالح الدول النامية.

على مستوى الصناعات[١] لابد للدولة من تقديم الدعم المالي للتصدير فى بعض القطاعات الواعدة والتي يمكن تنمية صادراتها بشكل قوي خلال السنوات القادمة ، ويقترح أن تكون مدة الدعم من ٣-٤ سنوات وهي المدة المتوقعة لتراجع الغزو الصيني لهذه الأسواق والتي من المنتظر أن ترتفع أسعار منتجاتها نتيجة للتغيرات المتوقعة فى سعر عملتها وأيضا تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تحد من تقديم الدعم لمصدريها ، كما لا بد أن تقوم المصانع المصرية بزيادة استثماراتها لزيادة الإنتاج مع مراعاة معايير الجودة والتحديث طبقا للمواصفات العالمية وستؤدي الزيادة فى الإنتاج لتخفيض التكلفة مما يزيد القدرة التنافسية لتصبح فى نهاية سنوات الدعم قادرة علي المنافسة فى هذه الأسواق [٢].

(١) أسماء علي (٢٠١٨):- التصدير فى مصر .. السياسات والعوائق والفرص
https://www.arkan-srp.com/files/export.pdf

(٢) هيئة تنمية الصادرات، وزارة التجارة والصناعة، «خطة عمل واستراتيجية مضاعفة الصادرات المصرية»، ٢٠١٧

المراجع

أسماء علي (٢٠١٨):- التصدير فى مصر .. السياسات والعوائق والفرص
https://www.arkan-srp.com/files/export.pdf

هيئة تنمية الصادرات، وزارة التجارة والصناعة، (خطة عمل واستراتيجية مضاعفة الصادرات المصرية) ، ٢٠١٧

ttp://cairochamber.org.eg/showcnt.aspx?ctype=ic&id

اتفاقية إنشاء منظمة الجمارك العالمية بروكسل ١٥/ ديسمبر/١٩٥٠

الاتفاقية الدولية الخاصة بالمساعدة الإدارية المتبادلة لمنع وتقصي وقمع المخالفات الجمركية (اتفاقية نيروبي، ٩ يونيو ١٩٧٧م)

الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع (حررت فى بروكسل فى ١٤ يونيو ١٩٨٣)

(Istanbul, 26 June 1990) CONVENTION On Temporary Admission

ملخص الاتفاقات الثنائية الموقعة بين مصر والدول العربية جمهورية مصر العربيــة وزارة التجارة الخارجية والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية

ملخص اتفاقيات التجارة الحرة و التفضيلية بين مصر و الدول العربية

اتفاقية التجارة والخدمات (الجات)

SERVICES TRADE IN on GENERAL AGREEMENT

موقع الغرفة التجارية بالقاهرة

AGREEMENT ON TRADE-RELATED INVESTMENT MEASURES

PROCEDURES AGREEMENT ON IMPORT LICENSING AGREEMENT ON

OF THE GENERAL TARIFFS AND TRADE 1994 ARTICLE VI IMPLEMENTATION OF MEMBERS HEREBY

جامعة الدول العربية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الجافتا) اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

اتفاقية التجارة التفضيلية بين دول المجموعة الثمانية (d-8)

الاتفاقية الدولية الخاصة بالمساعدة الإدارية المتبادلة فى المسائل الجمركية (اتفاقية جوهانسبورغ)بروكسل ٢٠٠٣، ترجمة مصلحة الجمارك السعودية

اتفاقية تجارية وجمركية بـين مصر وليبيا

بروتوكول إضافى لاتفاقية التبادل الحر بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المغربية

اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى بين الدول

اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية طبقا لقرار رئيس الجمهورية

برتوكول يجمع بين مصر واسرائيل بشأن المناطق الصناعية المؤهلة

mfa.gov.il/MFAAR/.../Egypt/Pages/qiz%20israel%20egypt%2014122007.asp www.

اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبري بين الدول العربية

http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/1CA03F9A-609A-40CD-BE45-

اتفاقية اقامة منطقة حرة للتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية

ww.sis.gov.eg/newvr/Agadir.doc

http://www.ida.gov.eg/Arabic/Pages/NewsHome.aspx

-AND THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT ESTABLISHING A FREE TRADE AREA BETWEEN AGREEMENT THE REPUBLIC OF TURKEY

- اتفاق تجارة إطاري يجمع بين مصر وتجمع الميركسور

- EASTERN AND SOUTHERN AFRICA THE COMMON MARKET

٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط(٢٠١٤) بيانات الدراسة الاستقصائية المتعلقة باستهلاك الأسر المعيشية ومصروفاتها للعام ٢٠١١ ، إعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

http://bohoot.blogspot.com/2016/10/blog-post_603.html

وزارة الزراعة واستطلاح الأراضي

www.GAFRD.org

http://www.agri-db.org

http://www.eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded

بوابة الفجر: اقتصاديون: غياب استراتيجية التصنيع أبرز معوقات التصدير فى مصر

٢٣٠٠٩١٥/http://www.elfagr.org

https://sites.google.com/site/egyptexportergroup/Home/h

ميلاد . المفرجي، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، منشورات جامعة قاريونس- بنغازي الطبعة الأولى ١٩٩٧

سعيد رشيد عبد النبي:- التجربة الكورية الجنوبية فى التنمية ، دراسات دولية ، العدد الثامن والثلاثون .

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60541n

Cumings, B. (2010). The Korean War: A History. New York: Modern Library

Adriano Buzo ; The making of Modern Korea ; Asia Transformation's 2008

Kownkai sun , Chau Leung Chuen, Francis T Lui, Larry D Qui ; Industrial Development In Singapore, Taiwan, and South Korea ; World Scientific Publishing ; 2001

Iain Pirie ;korean developmental state from dirigisme to neo-liberalism; Routledgr studies in the growth economies of Asia

Basic Facts about the United Nations Department of Public information New York

المجلة الفصلية الصادرة عن معهد سامسونغ للأبحاث الاقتصادية

Park Bun soon ;Northasia Integration into China, April 2011

http://www.seriquarterly.com/03/qt_Section_list.html2

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

Industrial policy and territorial Industrial Policy and Territorial Development

Lessons from Korea

http://www.keepeek.com/Digital-Asset-Management/oecd/development/industrial-policy-and-territorial-

HaknohKim ; REGIONAL INNOVATION POLICY OF SOUTH KOREA,COMPARED WITH, AND LEARNING

موقع يوربين ستاديز ألاينز

FROM, THE EUROPEAN UNION 2007 http://www.europeanstudiesalliance.org/calendar/sp07events/Kim_Paper.pd

٢٩-موقع كوريا فوكس

Park Sei-won & Lee Seung-won; Effects of Population Aging on Economy and Car Market ; September 2012

http://www.koreafocus.or.kr/design3/essays/view.asp?volume_id=126&content_id=1042-30-

٣١-معهد شرق آسيا الكوري

Jong-in Kim, The Presidency and Economic Democracy, December 2012

http://www.eai.or.kr/type/panelView.asp?bytag=p&catcode=&code=eng_report&idx=11865-32 &

Kim Dong-yul ;The Middle Class Is Losing Confidence, October 2012

The role of international trade agreements in the development of Egyptian exports, obstacles to progress and success factors

A case study of the Korean experience

Dr. Sahar Ahmed Hassan

Assistant Professor of the Faculty of Commerce - Al-Azhar University - Girls - Cairo

ABSTRACT

Export is considered one of the main economic activities for entering foreign markets, and since ancient times, economic schools have realized, beginning with the merchants and passing through the classics and others, and even modern economic thinking, which considered foreign trade as one of the most important drivers of the development processes of countries. Therefore, exports are considered one of the most important sources of national income. Export is also a very important development tool to stimulate small and medium enterprises to work and stability. Export is considered a lifeline towards the economic advancement of a country like Egypt. Its role is not only limited to providing foreign currency to the state. Rather, it is considered one of the factors that help raise the rate of economic growth by increasing the domestic production of total consumption, in addition to its contribution to reducing unemployment in light of the direct relationship towards Increasing exports, raising employment rates, and creating job opportunities that lead to increased investment rates, and thus increased rates of economic growth.

Key Words:- Export- economic growth- imports- international trade agreements- investment rates.